



الملخص التنفيذي

دراسة تحديد الاحتياجات المجتمعية الأولية في مناطق المملكة العربية السعودية للمنح

إعداد

مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية
مجلس الجمعيات الأهلية

1446 هـ - 2024 م







بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



فريق الدراسة :

1. د. عبد القيم بن عبد العزيز الهندي (رئيس الفريق)
2. د. نايف بن حمد الجابر
3. د. رياض بن ناصر الفريجي
4. أ. عبد الملك بن عبد الرحمن آل فريان
5. أ. عبد العزيز بن هياس الزهراني
6. أ. مصعب بن عبد الله آل رakan
7. م. محمد الهمامي
8. م. الحسن الحازمي
9. أ. تركي الغامدي
10. أ. محمد بن عبد الله الشافعي

مراجعة

د. الوليد نور الهدى كنة

الإشراف العام

د. إبراهيم بن علي المحسن

المقدمة

شهدت المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية، تميزت بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتطور ملحوظ في مختلف القطاعات التنموية، إلى جانب نمو ديموغرافي شمل ارتفاعاً في أعداد السكان وتغيّراً في هيكلتهم العمرية وتوزيعهم الجغرافي، ومستواهم المعيشي، والصحي، والتنوع الثقافي، وكل هذه التحولات أدت بدورها إلى تنوع الاحتياجات المجتمعية، مما يستدعي مراجعة دورية لها.

فكانت من أولى اهتمامات الرعاية الحكومية في تنمية قدرات المجتمع وتحويله من الرعاية إلى التنموية، وبات للعمل الخيري أهميته في الدور المحوري الذي يحظى به في المملكة على كل المستويات، وظهر جلياً في الجهود الحكومية المبذولة في التطوير المستمر لآليات العمل الخيري، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية، ورفع الوعي لدى المجتمع وثقافته وتمليكه أدوات مكافحة الفقر، بالإضافة للاستمرارية والديمومة على تقديم خدمات البر والإحسان الذي يعكس الأهمية المتنامية لاستراتيجيات تقييم الاحتياجات المجتمعية بشكل دقيق ومتأن.

ومن هذا المنطلق جاءت أهمية هذه المبادرة في مؤسسة سليمان الراجحي الخيرية في الشراكة مع القطاع الحكومي في تنفيذ مبادرة تحديد الاحتياجات المجتمعية في المملكة العربية السعودية بالتعاون مع مجلس الجمعيات الأهلية، للوقوف على التحديات والقضايا الأكثر إلحاحاً وأهمية في البيئات المحلية المختلفة، بهدف توجيه الدعم والمنح، واعتماد نهج دقيق وشامل في دراسة الاحتياجات المجتمعية في المملكة، يراعي بشكل وافٍ التباينات الإقليمية والاختلافات الديموغرافية والتطورات المستجدة، بما يضمن تكييف البرامج والمبادرات التنموية لتلبية المتطلبات المحددة للفئات ذات الظروف الخاصة.

راجين أن تكون مخرجاتها مصدراً معرفياً مهماً في تطوير العمل الخيري وتمكين الجهات العاملة وتوجيه الدعم وتحسين جودة الحياة وفق رؤية المملكة العربية السعودية وتوجهات قادتها.

المشرف العام على الدراسة
د. إبراهيم بن علي المحسن

مستخلص الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى تحقيق هدفين رئيسيين: أولاً، رصد وترتيب أبرز مجالات الاحتياج المجتمعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع غير الربحي والجمعيات الخيرية، وثانياً، المساهمة في تعظيم أثر مشاركة القطاع الخيري في التنمية الوطنية الشاملة من خلال إنشاء قاعدة بيانات شاملة للاحتياجات المجتمعية وأولوياتها، ولتحقيق هذه الأهداف، تم استخدام استبيان شامل طُبق على عينة من 751 عاملاً في الجهات التنموية بالمملكة. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة، أبرزها: ارتفاع مستويات الاحتياج المجتمعي في المجالات الاجتماعية، الثقافية، الشرعية، التعليمية، الإعلامية، مجال المساجد، والقطاع غير الربحي، وجود مستويات متوسطة من الاحتياجات في المجال الصحي، ووجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الاحتياجات المجتمعية على مستويات مناطق المملكة.

تهدف هذه النتائج إلى توفير مرجع قيم للمانحين والمتبرعين لتوجيه جهودهم نحو الاحتياجات الأكثر إلحاحاً، مما يساهم في ترشيد الموارد وتعزيز الشراكة مع الجهود الحكومية لتحسين جودة الحياة للفئات المحتاجة في المجتمع السعودي، كما تساعد هذه البيانات في توجيه المساعدات والبرامج التنموية بشكل أكثر استهدافاً وتأثيراً.

الكلمات المفتاحية:

الجهات التنموية- الاحتياجات المجتمعية- القطاع غير الربحي- مبادرة – المملكة العربية السعودية

Abstract

This study aimed to achieve two main objectives: first, to identify and rank the most prominent areas of community needs in Saudi Arabia from the perspective of those working in the nonprofit sector and charitable organizations; and second, to contribute to maximizing the impact of the charitable sector's participation in comprehensive national development by creating a comprehensive database of community needs and priorities. To achieve these objectives, a comprehensive survey was conducted on a sample of 751 workers in development organizations across the Kingdom. The study yielded significant findings, including a high level of community need in the social, cultural, religious, educational, media, mosque-related, and nonprofit sectors, a moderate level of need in the healthcare sector, and statistically significant differences in community needs across various regions of the Kingdom.

These findings aim to provide a valuable reference for donors and benefactors to direct their efforts towards the most pressing needs, thereby optimizing resources and enhancing partnership with government efforts to improve the quality of life for needy groups in Saudi society. Additionally, this data helps in targeting and enhancing the impact of aid and development programs more effectively.

Keywords:

Development agencies - community needs - non-profit sector - initiative - Kingdom of Saudi Arabia



الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وبعد:

فمن منطلق السعي لتمكين القطاع غير الربحي في المملكة العربية السعودية، والمساهمة في توحيد الجهود المبذولة في التنمية الوطنية، وتعظيمًا لأثر الأموال الممنوحة وترشيدها لإنفاقها، واستمرارًا لجهود المؤسسات المانحة في تحديد الاحتياجات المجتمعية وتوظيف خبراتها وإمكانياتها المتاحة، تأتي هذه المبادرة كثمره للتعاون بين مؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية ومجلس الجمعيات الأهلية.

1. توطئة الموضوع

تشهد المملكة العربية السعودية في العقود الأخيرة تحولات اقتصادية واجتماعية، تميزت بمعدلات نمو اقتصادي مرتفعة، وتطور ملحوظ في مختلف القطاعات التنموية، إلى جانب نمو ديموغرافي شمل ارتفاعًا في أعداد السكان وتغيرًا في هيكلتهم العمرية وتوزيعهم الجغرافي، ومستواهم المعيشي، هذه التحولات أدت بدورها إلى تنوع الاحتياجات المجتمعية، مما يستدعي مراجعة دورية لها. وقد جاء في دراسة مؤلت من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية ونشرت مطلع هذا العام 2024م ما يشير لجانب من تطور تلك الاحتياجات فقد «أولت سياسات الرعاية الاجتماعية للأسرة السعودية اهتمامًا خاصًا بتقديم أساليب الدعم الاقتصادي والاجتماعي لمساعدتها في سد احتياجاتها، كما أولت الرعاية الحكومية دعمًا خاصًا للأسر المحتاجة من خلال برامج الضمان الاجتماعي والبرامج الوطنية الأخرى التي تستهدف تنمية قدرات الأسر المحتاجة وتحويلها إلى أسر منتجة تعتمد على ذاتها، إلا أنه مع ارتفاع تكاليف المعيشة بنسبة مطردة في السنوات الأخيرة، وبالتحديد أسعار الغذاء والسكن انعكس سلبًا على المستويات المعيشية للأسر السعودية وتحديداً ذوي الدخل المنخفضة، إذ أصبح من الصعب لرب الأسرة أن يفي باحتياجات أسرته في حال كبر حجم الأسرة وعدم توافر مصادر إضافية لدخلها الشهري»⁽¹⁾

من جهة أخرى، يُعد العمل الخيري من الركائز الأساسية التي يقوم عليها المجتمع السعودي استجابةً لتعاليم الدين الإسلامي الحنيف وشريعته السمحة، وتتجلى أهميته في الدور المحوري الذي يحظى به في المملكة على كل المستويات، واستمرار «الجهود الحكومية المبذولة لمكافحة الفقر عن طريق التطوير المستمر لآليات العمل الخيري، وتحسين البيئة التنظيمية والتشغيلية للجهات الخيرية، والإلمام بمشكلة الفقر وآليات معالجته، وسد حاجة الفقراء، وتوعيتهم و تثقيفهم وتدريبهم وتمليكهم أدوات مكافحة الفقر، هذا بالإضافة للاستمرارية والديمومة على تقديم خدمات البر والإحسان بقصد نيل الأجر والثواب»⁽²⁾ يعكس ذلك الأهمية المتنامية لاستراتيجيات تقييم الاحتياجات المجتمعية بشكل دقيق ومتأن، بحيث يتم توجيه الصدقات والأوقاف والهبات نحو أكثر التحديات والقضايا إلحاحًا وأهمية في البيئات المحلية المختلفة، فالهدف الأسمى للعمل الخيري بعد نيل رضا الله تعالى هو إغناء الفقير، والمساهمة الفاعلة في التنمية المستدامة تحقيقًا لوظيفة الاستخلاف في الأرض وعمارتها، لذلك، باتت الحاجة ملحة أكثر من أي وقت مضى لاعتماد نهج دقيق وشامل في دراسة الاحتياجات المجتمعية في المملكة، يراعي بشكل وافٍ التباينات الإقليمية والاختلافات الديموغرافية والتطورات المستجدة، بما يضمن تكييف البرامج والمبادرات التنموية لتلبية المتطلبات المحددة للفئات ذات الظروف الخاصة.

(1) فارح، منى بنت إبراهيم أحمد. الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للأسر الفقيرة المستفيدة من خدمات جمعية ببيان الخيرية بمدينة الرياض، مجلة البحوث والدراسات الاجتماعية-المركز الوطني للدراسات والبحوث الاجتماعية، المجلد 4، العدد 1 ص 33-1، الرياض (1445هـ - 2024م). ص 2.

(2) المصدر السابق، ص 3.

2. مشكلة الدراسة

يُعد تحديد الاحتياجات المجتمعية الحقيقية لأي مجتمع من الخطوات الأساسية والضرورية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، فالإنسان بطبيعته البشرية لديه احتياجات أساسية يجب إشباعها من أجل الوصول إلى حياة كريمة، ومن هنا تأتي أهمية الوقوف على هذه الاحتياجات بشكل دقيق ومنهجي وعلمي، بعيداً عن الافتراضات والتقديرية غير المدعومة بالأدلة والبيانات الحقيقية، ومن ثم جاءت هذه الدراسة لرصد الاحتياجات المجتمعية في المملكة العربية السعودية شاملة جميع مناطقها، وفي ضوء هذا، يبرز السؤال الرئيس التالي للدراسة:

ما هي الاحتياجات المجتمعية الرئيسية للمجتمع السعودي في الوقت الحالي من وجهة نظر المهتمين والعاملين في القطاع غير الربحي والجمعيات الخيرية؟

3. أهمية الدراسة

تبرز أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

1. شموليتها لكامل مناطق المملكة العربية السعودية، حيث تغطي هذه الدراسة جميع مناطق وما يتبعها من محافظات ومراكز، مما يعطي نتائجها صفة التمثيل الواسع والشامل للاحتياجات المجتمعية السعودي ككل؛
2. اعتمادها على عينة فريدة، حيث تستهدف آراء وتصورات الأشخاص العاملين في القطاع غير الربحي والجمعيات الخيرية والأوقاف، وهم الأقرب للاحتياجات الملحة للمجتمع من خلال عملهم واحتكاكهم المباشر مع مختلف الفئات والشرائح، وكذلك أعضاء لجان المنح التابعة لمؤسسة سليمان بن عبد العزيز الراجحي الخيرية في جميع مناطق المملكة، والذين يمتلكون خبرة واسعة في تقييم المشاريع والاحتياجات المجتمعية؛
3. توفر الدراسة قاعدة بيانات واقعية شاملة حول مجالات الاحتياج المجتمعي وأولوياته، حيث يمكن للجهات ذات العلاقة الاستفادة منها في رسم استراتيجيات تلبية الاحتياجات المجتمعية ويساعد المانحين والمتبرعين على توجيه مساهماتهم بشكل أكثر فاعلية نحو أكثر الاحتياجات إلحاحاً؛
4. ترسي الدراسة الأسس لإجراء دراسات مستقبلية، تتناول بالتفصيل جوانب محددة من الاحتياجات المجتمعية التي تم تحديدها في هذه الدراسة الرائدة، مما يعزز فهم المعنيين لهذه الاحتياجات ويساعد على وضع الحلول المناسبة لها.

4. أهداف الدراسة

يتمثل الهدف الرئيس لهذه الدراسة في تحديد أبرز مجالات الاحتياج المجتمعي في المملكة العربية السعودية من وجهة نظر العاملين في القطاع غير الربحي والجمعيات الخيرية وترتيبها حسب درجة الأولوية، ويتفرع عن هذا الهدف الأهداف التالية:

1. إجراء تقييم شامل للاحتياجات والتحديات المجتمعية التي تواجهها شرائح مختلفة من السكان في مختلف المناطق في المملكة العربية السعودية. ويشمل ذلك تقييم الاحتياجات المتعلقة بالرعاية الصحية، والتعليم،

والإسكان، والخدمات الاجتماعية، والاحتياجات الشرعية، والثقافية، والإعلامية، إضافة إلى احتياجات المساجد والقطاع غير الربحي نفسه؛

2. المساهمة في إيجاد مشاريع ومبادرات تعظم أثر مشاركة القطاع الخيري في التنمية الوطنية الشاملة من خلال توفير قاعدة بيانات جامعة تضم المجالات المختلفة للاحتياجات المجتمعية وأولوياتها، بحيث تكون مرجعاً للمانحين والمتبرعين لتوجيه جهودهم نحو أكثر الاحتياجات إلحاحاً؛ مما يساهم في ترشيد الجهود وتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

3. تعزيز الشراكة مع الجهود الحكومية الرامية إلى تحسين جودة الحياة للفئات المحتاجة في المجتمع السعودي، وذلك من خلال تزويدها بقاعدة بيانات شاملة حول أكثر المجالات إلحاحاً واحتياجاً، مما يساعد على توجيه المساعدات والبرامج التنموية نحو تلك الاحتياجات بشكل مستهدف ومؤثر؛

4. وضع توصيات استنتاجية تساهم في تلبية الاحتياجات المجتمعية في مناطق المملكة العربية السعودية.

5. منهجية الدراسة

اتبعت الدراسة المنهج الوصفي المسحي؛ وذلك لأنه يعد أكثر المناهج ملائمة لطبيعة وأهداف الدراسة، وتأتي هذه الدراسة في إطار الجهود المستمرة لتعزيز الدور التنموي للقطاع الخيري والأهلي في المملكة العربية السعودية.

6. حدود الدراسة

أولاً: الحدود الموضوعية:

شملت الحدود الموضوعية للدراسة ثمانية مجالات رئيسة سعت الدراسة لاستكشاف الاحتياجات فيها، وهي:

المجال الصحي:

تهدف أنشطة وبرامج هذا المجال إلى توفير العلاج والرعاية الصحية للمريض الفقير. ومن الأنشطة والبرامج في هذا المجال: إنشاء المستوصفات والعيادات الخيرية، ومكافحة الأمراض المستوطنة، والمشاركة في حملات التبرع بالدم والنظافة وتطعيم الأطفال، ورعاية المعاقين والعجزة والمرضى من كبار السن، وتوفير الأجهزة الطبية للمحتاجين، وتأسيس لجان أصدقاء المرضى، وتوفير سيارات إسعاف لنقل المرضى المصابين، وإقامة مسكن صحي لإقامة مراجعي المستشفيات، وتقديم الخدمات الصحية والمساعدات الطبية لحجاج بيت الله الحرام وغير ذلك.

المجال الاجتماعي:

يشمل مجموعة واسعة من البرامج والأنشطة التي تستهدف مكافحة الفقر وعلاج المشكلات الاجتماعية المرتبطة به، ومن أمثلة ذلك: مجالات البر والتكافل الاجتماعي ومساعدة الفقراء، وخدمة المجتمع، ورعاية المعاقين والمسنين، والأمومة والطفولة، ومكافحة الأمية بين المواطنين، ورعاية الفتيات، وإعادة تأهيلهن، والتدريب والتأهيل، وبرامج

الأسر المنتجة، والمشروعات الصغيرة، وحفر الآبار، وتقديم المساعدات المالية والعينية لمساعدة الشباب على الزواج، وبرامج مساعدة الشباب على الإقلاع عن التدخين، وتزويد مساكن الفقراء بمياه الشرب ومجالات الإغاثة.

المجال التثقيفي:

يشمل مجموعة واسعة من البرامج والاحتياجات مثل استغلال وسائل التواصل الاجتماعي في الدعوة، والبرامج الدعوية الموجهة للنساء والأسرة، وابتكار وسائل دعوية حديثة تناسب الشباب والأطفال، والبرامج التوعوية لمكافحة المخدرات والمسكرات، والتوعية بأساليب الوقاية من الإعاقة، وإقامة المسابقات للفئات المختلفة في حفظ القرآن الكريم والسنة النبوية، وعقد المحاضرات والندوات الدينية ودعم المكتبات الإسلامية، وطباعة ونشر الكتيبات الإرشادية حول الأمور الدينية (الصلاة، الصيام، العمرة، الحج... إلخ).

المجال الشرعي:

من أمثلة نشاطات هذا المجال المحاضرات والدروس التوعوية الثقافية، ودعم برامج الحج والعمرة، ودعم الدورات التدريبية لأئمة المساجد والخطباء والدعاة، ودعم الدروس الدينية والدعوية بالمساجد، وبرامج مواجهة ضعف الجانب العقدي، وبرامج مواجهة الانحراف السلوكي، وتبني الموهوبون من طلبة العلم الشرعي، ودعم البرامج الشرعية التأهيلية لطلبة العلم

المجال التعليمي:

يحتوي هذا المجال على برامج التعليم والتدريب والتأهيل ومن أمثلة ذلك: تقديم البرامج والأنشطة للمعلمين، وتوفير البرامج التدريبية لشرائح معينة في المجتمع كالأرامل والمطلقات والأسر الفقيرة بغرض تأهيلهم للحصول على فرص عمل مناسبة، ودعم توفير المستلزمات الدراسية للمحتاجين، وبناء وصيانة المدارس والمعاهد الفنية والمهنية، تقديم الدعم المالي والفني للمؤسسات التعليمية، وتقديم الدعم المادي والعيني للطلاب المحتاجين في المدارس والجامعات. ودعم الأنشطة الطلابية في المؤسسات التعليمية، وتبني الطلبة الموهوبين

المجال الإعلامي:

ويعنى هذا المجال ببرامج تنمية المهارات الشخصية ومهارات الاتصال مع الآخرين، وبرامج تأهيل الإعلاميين القيمين.

مجال المساجد:

وتهتم الأنشطة في هذا المجال بالعناية بالمساجد إنشاءً وبناءً وترميمًا وتجديدًا وصيانةً وتأثيثًا ورعايةً ونظافةً والحفاظ على مرافقها وتوفير احتياجاتها، وكذلك التوعية بأهمية المساجد والحفاظ عليها.

مجال القطاع غير الربحي:

يشمل احتياجات الجمعيات الناشئة، من كوادر بشرية، وتقنية، واحتياجات في العمل المؤسسي.

ثانياً: الحدود الزمنية:

نفذت هذه الدراسة في مطلع عام 1446هـ الموافق 2024م.

ثالثاً: الحدود المكانية:

تغطي هذه الدراسة المسحية جميع مناطق المملكة العربية السعودية، وتم بذل جهود لضمان تمثيل العينة لمختلف المناطق الجغرافية في البلاد

الخاتمة: أهم النتائج والتوصيات

أهم نتائج الدراسة

على مستوى المملكة العربية السعودية

- جاءت احتياجات القطاع غير الربحي والاحتياجات الإعلامية في مقدمة الاحتياجات المجتمعية للمملكة العربية السعودية، تليهما الاحتياجات الاجتماعية والتعليمية في الترتيب الثاني، ثم الاحتياجات الثقافية في الترتيب الثالث، ثم الاحتياجات في قطاع المساجد في الترتيب الرابع، ثم الاحتياجات في القطاع الشرعي في الترتيب الخامس، ثم الاحتياجات الصحية في الترتيب السادس؛
- وجاءت الحاجة إلى التقنية أكثر احتياجات القطاع غير الربحي، بينما جاءت الحاجة إلى برامج تنمية المهارات الشخصية ومهارات الاتصال أكثر الاحتياجات الإعلامية، وجاءت الحاجة إلى برامج تأهيل وتدريب وتعليم أفراد المجتمع أكثر الاحتياجات الاجتماعية احتياجاً، بينما جاءت الحاجة إلى دعم توفير المستلزمات الدراسية للمحتاجين أكثر الاحتياجات التعليمية، وجاءت الحاجة إلى برامج توعوية لمكافحة المخدرات والمسكرات أكثر الاحتياجات الثقافية، كما اتضح أن أكثر احتياجات قطاع المساجد تتمثل في صيانة المساجد، أما في المجال الشرعي فقد جاءت أكثر الاحتياجات متمثلة في الحاجة إلى تبني الموهوبين من طلبة العلم، وجاءت الحاجة إلى توفير الأجهزة الطبية للمحتاجين أكثر الاحتياجات الصحية.

على مستوى احتياجات مناطق المملكة

- أما على مستوى المناطق فقط، جاءت منطقة جازان الأكثر افتقاراً للاحتياجات المجتمعية، تليها منطقة المدينة المنورة في الترتيب الثاني، ثم منطقة الجوف في الترتيب الثالث، ثم منطقة نجران في الترتيب الرابع، ثم منطقة الحدود الشمالية في الترتيب الخامس، ثم منطقة تبوك في الترتيب السادس، ثم المنطقة الشرقية في الترتيب السابع، ثم منطقة مكة المكرمة في الترتيب الثامن، ثم منطقة الباحة في الترتيب التاسع، ثم منطقة حائل في الترتيب العاشر، ثم منطقة عسير في الترتيب الحادي عشر، ثم منطقة القصيم في الترتيب الثاني عشر، بينما جاءت منطقة الرياض أقل المناطق افتقاراً للاحتياجات المجتمعية؛
- وجاءت منطقة الباحة أكثر المناطق افتقاراً للاحتياجات في القطاع غير الربحي، بينما جاءت مناطق (الشرقية- الجوف- تبوك) أكثر المناطق احتياجاً للقطاع الإعلامي، وجاءت منطقة جازان أكثر المناطق احتياجاً للقطاع

الاجتماعي وقطاع المساجد، وجاءت منطقة نجران أكثر المناطق احتياجاً في القطاع التعليمي، وجاءت منطقة الحدود الشمالية أكثر المناطق احتياجاً للقطاعين الشرعي والثقافي، وجاءت منطقة المدينة المنورة أكثر المناطق للاحتياجات الصحية.

كما توصلت الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية في جميع الاحتياجات المجتمعية على مستوى جميع مناطق المملكة.

التوصيات

1. توصي الدراسة بالاسترشاد بنتائجها من قبل المؤسسات المانحة لتوجيه المنح وفقاً للاحتياجات ذات الأهمية العالية الواردة في الدراسة، حيث يمكن بناءً على النتائج المفصلة في صلب البحث تقديم التوصيات التالية لكل فئة من فئات الاحتياجات المجتمعية المدروسة كما يلي:

بالنسبة للاحتياجات الصحية: زيادة الاستثمار في الأجهزة الطبية الحديثة مع تدريب الكوادر على استخدامها، وتطوير برامج رعاية منزلية شاملة للفئات الأكثر احتياجاً، وتعزيز برامج التوعية الصحية والوقاية من الأمراض، كما يجدر دراسة إمكانية إنشاء صندوق وطني لدعم المرضى المحتاجين، والعمل على تحسين التنسيق بين القطاعين العام والخاص لتلبية هذه الاحتياجات بشكل أكثر فعالية، إذ أن هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في رفع مستوى الخدمات الصحية وتلبية احتياجات المجتمع بصورة أفضل؛

بالنسبة للاحتياجات المجتمعية: تكثيف البرامج التدريبية والتعليمية لرفع كفاءة أفراد المجتمع، وتطوير برامج شاملة لدعم الأسر والشباب المقبلين على الزواج، والعمل على إيجاد حلول مبتكرة لتوفير الغذاء والسكن للفئات المحتاجة. كما يجدر دراسة كيفية تحقيق التوازن بين تلبية الاحتياجات الاجتماعية الملحة وتحقيق التنمية المستدامة على المدى الطويل. هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في تعزيز التماسك الاجتماعي ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بشكل عام؛

بالنسبة للاحتياجات التثقيفية: يمكن اقتراح عدة توصيات منها تطوير برامج توعوية شاملة ومبتكرة لمكافحة المخدرات والمسكرات، مع التركيز على استخدام التقنيات الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لجذب الشباب والأطفال/ كما يمكن العمل على تصميم مسابقات تفاعلية ورقمية لتشجيع حفظ القرآن والسنة، مع دمج هذه الأنشطة في المناهج التعليمية والبرامج الترفيهية، كما قد يكون من المفيد إعادة النظر في أساليب نشر المعرفة الدينية، بحيث تتجاوز الكتيبات التقليدية إلى منصات رقمية أكثر جاذبية وفعالية، إذ أن هذه الإجراءات من شأنها أن تساهم في رفع مستوى الوعي الثقافي والديني في المجتمع، مع مراعاة احتياجات وتفضيلات الأجيال الجديدة؛

بالنسبة للاحتياجات الشرعية: إنشاء برامج متخصصة لاكتشاف ورعاية الموهوبين في مجال العلوم الشرعية، مع توفير منح دراسية وفرص تدريب لهم، كما يمكن العمل على تطوير وتحسين برامج الحج والعمرة لتلبية احتياجات الحجاج والمعتمرين بشكل أفضل، مع الاستفادة من التقنيات الحديثة في هذا المجال، وفيما يتعلق بالمحاضرات والدروس التوعوية، يمكن تنويع أساليب تقديمها لتشمل المنصات الرقمية ووسائل التواصل الاجتماعي لضمان

وصولها إلى شريحة أكبر من المجتمع، كما أنه، رغم أن مواجهة ضعف الجانب العقدي لم تأت في مقدمة الأولويات، إلا أنه قد يكون من الحكمة وضع استراتيجيات وقائية لتعزيز الإيمان والقيم الدينية بين الشباب، بغرض المساهمة في تلبية الاحتياجات الشرعية للمجتمع السعودي بشكل متكامل، مع مراعاة التطورات المعاصرة والتحديات المستقبلية:

بالنسبة للاحتياجات التعليمية: إنشاء صندوق خاص لدعم الطلاب المحتاجين وتوفير المستلزمات الدراسية لهم، مع إشراك القطاع الخاص في هذه المبادرات، كما يمكن تطوير برامج شاملة للأنشطة الثقافية والترفيهية للشباب، مع التركيز على اكتشاف ورعاية الموهوبين في مختلف المجالات، وفيما يتعلق بالأنشطة الطلابية، يمكن زيادة الميزانيات المخصصة لها وتشجيع المبادرات الطلابية الإبداعية، والتركيز على تطوير المنظومة التعليمية بشكل شامل؛

بالنسبة للاحتياجات الإعلامية: تصميم وتنفيذ برامج تدريبية مكثفة لتنمية المهارات الشخصية ومهارات الاتصال للعاملين في المجال الإعلامي، مع التركيز على التطبيقات العملية والتدريب الميداني، كما يمكن إنشاء أكاديمية متخصصة لتأهيل الإعلاميين القيمين، تركز على تعزيز الأخلاقيات المهنية والمسؤولية الاجتماعية في العمل الإعلامي، وإقامة شراكات مع المؤسسات الإعلامية العالمية لتبادل الخبرات وتطوير المهارات، كما يمكن النظر في إنشاء منصة رقمية لتوفير التدريب المستمر والتطوير المهني للإعلاميين، مما يضمن مواكبتهم للتطورات السريعة في المجال؛

بالنسبة للاحتياجات المساجد: إنشاء برنامج وطني شامل لصيانة المساجد، مع تطوير نظام مركزي لإدارة احتياجاتها بكفاءة، كما يمكن إطلاق مبادرات لتعزيز مشاركة المجتمع في رعاية المساجد، وتبني تقنيات حديثة لتحسين كفاءة استهلاك الطاقة وتقليل تكاليف التشغيل، ووضع معايير موحدة لنظافة المساجد وتأثيرها، مع توفير التدريب اللازم للقائمين على رعايتها؛

بالنسبة للاحتياجات القطاع غير الربحي: تعزيز القدرات التقنية من خلال الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية وتوفير التدريب اللازم، مع التركيز بالتوازي على تطوير العمل المؤسسي عبر تحسين الحوكمة والهياكل التنظيمية، ويرتبط بذلك ضرورة تنمية الموارد البشرية من خلال برامج تدريبية شاملة وإنشاء منصات لتبادل الخبرات.

2. استمرار الاهتمام بإعداد الدراسات المعنية برصد الاحتياجات المجتمعية على نحو دوري «سنوي».

3. تطوير منهجية جديدة لتحديد الاحتياجات المجتمعية ودراساتها، واستحداث مجالات مجتمعية رئيسية وفرعية جديدة تواكب تجدد الاحتياجات في المجتمع، وتراعي تنوع مجالات عمل مؤسسات القطاع غير الربحي والأوقاف، والجهات المانحة.



رَبَاهُةٌ وَوَأْتُر

